



اسم المقال: عرض اطروحة دكتوراه (المتغير الامريكى في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبى من 1993 - 2008) للطلاب
محمد ياس خضير

اسم الكاتب: م.د. محمد كريم كاظم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6917>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 21:05 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



عرض أطروحة دكتوراه:

المتغير الأمريكي
في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي من ١٩٩٣-٢٠٠٨

المدرس الدكتور

محمد كريم كاظم^(*)

تناولت أطروحة الدكتوراه للطالب محمد ياس خضير والتي نوقشت في كلية العلوم السياسية بجامعة النهريين موضوعاً مهماً يتعلق بـ"المتغير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي" أن سياسة أية دولة تتأثر بشكل كبير بالإمكانات الداخلية للدولة فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي تحدد سياسة الدولة أما بالاتجاه الذي تسعى إليه الدولة أو بالاتجاه المعاكس، وفيما يتعلق بسياسة تركيا حيال أوروبا فقد ارتبطت بالدرجة الأساس بالإمكانات الذاتية التركية، فضلاً عن الدعم الخارجي وبالأخص الأمريكي الذي حاولت تركيا أن تستثمره في تسريع وتيرة انضمامها إلى المؤسسات الغربية، الذي توضح بشكل كبير بعد عجز تركيا عن تحقيق الاندماج بالمؤسسات الأوروبية في نهايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أن أصبحت تركيا تعاني ازمتاً داخلية. فقد ارتبطت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بتحقيق مجموعة من الأهداف والتي أهمها، كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز أهمية تركيا الإستراتيجية للعالم الغربي ومن أجل أن تصبح من القوى الكبرى والمؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي وصولاً إلى تحقيق الاندماج الكامل بالقارة الأوروبية.

لقد وضح الباحث في أطروحته أنه بعد إعلان تشكيل الاتحاد الأوروبي والانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى اتحاد أوروبي ذي كيان سياسي وقانوني، تركزت سياسة تركيا وبشكل أكبر من السابق على ضرورة تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي عن طريق كسب العضوية الكاملة فيه مستجيبة في الوقت نفسه لشروط العضوية التي حددها الاتحاد (معايير كوبنهاجن) فضلاً عن الفصول الـ (٣٥) الخاصة بانضمام الدول المرشحة إلى الاتحاد الأوروبي بالرغم من صعوبة تنفيذ هذه المعايير على دولة مثل تركيا، كما أنها لم تطبق على دول عديدة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي مثل اليونان التي انضمت إليه قبل مدة طويلة، مما أثار انتقادات كبيرة على الاتحاد الأوروبي فقد عَدَّ الكثيرون هذا الموقف اثباتاً لصحة مقولة

أن "الاتحاد الأوروبي هو ناد مسيحي" فالليونان مثل ما هو معروف هي مهد الحضارة الأوروبية، بينما تركيا دولة إسلامية لا تنتمي الى هذه الحضارة، مما يزيد من معوقات انضمام تركيا، فضلاً عن المعوقات الأخرى التي استطاعت تركيا ان تتجاوز الكثير منها، وأصبحت لا ترقى الى مستوى الدوافع.

ان أهمية الموضوع تتبع أولاً من أهمية تركيا الإستراتيجية ، فضلاً عن الدور الذي تؤديه في الإستراتيجية الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى دعم تركيا في سياستها حيال الاتحاد الأوروبي وبما يخدم سياسة واشنطن وتوجهاتها، اما الأهمية الثانية فتأتي من أهمية مدة الدراسة الممتدة منذ بداية تشكيل الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت التي تم الاتفاق عليها في كانون الأول ١٩٩١ والتي وقعت في ٧ شباط ١٩٩١ في مدينة ماسترخت ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠٨، فقد تصاعد تأثير الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية خلال هذه المدة عن طريق سعي بعض أطرافه وبالأخص فرنسا وألمانيا الى استقلالية قرارات وسياسات الاتحاد فضلاً عن سعيهم الى إيجاد مكانة مهمة في الساحة الدولية لهذا الاتحاد ، بالمقابل فقد أدى ذلك وبالتدريج إلى انحسار التأثير الأمريكي سياسات هذا الاتحاد إذ بقيت بريطانيا الدولة الوحيدة المؤثرة في سياسة الاتحاد وبما يخدم بعض سياسات الولايات المتحدة ، لهذا حاولت الأخيرة ان تدفع بتركيا إلى عضوية الاتحاد بما لها من ثقل عسكري وسكاني مهم.

وتأتي أهمية الدراسة كذلك لطرح موضوع مهم ولاسيما ان الباحث قد بذل جهداً كبيراً في التفصيل والإيضاح لأهمية تركيا الإستراتيجية ومن ثم حدد الباحث الإشكالية التي تذهب الى معرفة طبيعة واتجاهات السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠٨ ومدى تأثير المتغير الأمريكي في هذه السياسة ومستقبل هذه السياسة في ظل هذا المتغير .

فضلاً عن ذلك ، ان اتجاه الاتحاد الأور وبني نحو قبول عضوية تركيا قد خضع، ابتداءً ، لضغط الجانب الأمريكي بحكم علاقات المصالح المتبادلة . إلا ان اتجاه دول الاتحاد الأوروبي المتزايد نحو كونه قوة فاعلة في النظام الدولي جعلها تفرض شروطها في عملية الانضمام أكثر منه قيامها بتقديم استجابتها التلقائية للمتغير الأمريكي .

واعتمد الباحث على فرضية مفادها "انه توجد علاقة بين التوجه التركي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودرجة تأثير المتغير الأمريكي ، فكلما توافقت مصالح السياسة الأمريكية مع السياسة التركية والأوروبية، كانت هناك استجابات أوروبية إيجابية إزاء السياسة الأمريكية بحيث يجري تفعيل مسألة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأور وبني، وكلما اختلفت مصالح السياسة الأمريكية مع إحداهما، كان تأثير المتغير الأمريكي في تسريع عملية الانضمام محدوداً".

وللتحقق من تلك الفرضية توزعت هيكلية الدراسة -فضلاً عن المقدمة والخاتمة- على

أربعة فصول ، إذ يتناول الفصل الأول دراسة العلاقات التركية الأوروبية (الجدور-والنظورات) من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول تطور العلاقات التركية- الأوروبية ١٩٤٥-١٩٩٣، ويتناول المبحث الثاني دوافع السياسة التركية حيال أوروبا

أما الفصل الثاني ، فيذهب الى دراسة موضوع تركيا والإستراتيجية الأمريكية ومن خلال مبحثين يذهب الأول لدراسة الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية ، أما الثاني فيذهب إلى دراسة المنظور التركي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويذهب الفصل الثالث لدراسة هياكل صنع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، وينقسم أيضا ع لى مبحثين ، يتناول الأول، الهياكل الرسمية، اما الثاني فيتناول الهياكل غير الرسمية.

وأخيرا يذهب الفصل الرابع لدراسة التأثير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، ومن خلال مبحثين، تناول الأول التأثير الأمريكي في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، اما الثاني فتناول مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظل المتغير الأمريكي.

توصل الباحث الى مجموعة من النتائج منها:

١. تميزت سياسة تركيا حيال العالم الغربي بالتطور على مختلف المراحل من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إليه، بالرغم من اختلاف مواقف دول أوروبا من مساعي تركيا الرامية الى تحقيق الاندماج الكامل بالعالم الغربي.

٢. اختلفت سياسة تركيا حيال العالم الغربي تبعاً لمواقف هذه الدول ، فقد تأثر التوجه التركي حيال المعسكر الغربي نتيجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الأخرى خلال مدة الحرب الباردة وبالأخص نتيجة مسالتين أساسيتين تمثلت الاولى بموقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد ازمة الصواريخ الكوبية، فقد ابدى الرئيس الأمريكي جون كيندي للاتحاد السوفيتي استعداداه بسحب الصواريخ والمعدات العسكرية من تركيا في حالة سحب السوفيت الصواريخ من كوبا مما سبب ردة فعل كبيرة لدى صناعات القرار الأتراك إذ أدركوا ان الولايات المتحدة تهتم فقط بمصالحها دون مصالحها حلفائها، وتعزز هذا الامر في المسألة الثانية والتي تمثلت بالموقف الأمريكي والأوروبي الراض للتدخل التركي في جزيرة قبرص، والذي نتج عنه أزمة سياسية كبيرة تمثلت بقطع العلاقات السياسية وفرض حصار على مبيعات الأسلحة الى تركيا، فضلا عن سعي بعض الأطراف في داخل أوروبا الى عزل تركيا، الامر الذي بين للاتراك ان الخيار الذي اعتمدوا عليه في

تحقيق التوازن في الصراع مع اليونان هو خيار غير مجدي.

٣. اعتمدت تركيا طوال مدة ثلاثة أرباع القرن المنصرم على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط في سياستها حيال أوروبا وإنما في أنجاز أهدافها الإستراتيجية الأخرى، مثل تحقيق التوازن مع اليونان في إطار صراعهما الطويل حول جزيرة قبرص، وتحقيق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط يضمن تحقيق المصالح التركية في هذه المنطقة الإستراتيجية وعن طريق المشاريع التي اقترحتها الولايات المتحدة طوال مدة الحرب الباردة والمدة التي أعقبت هذه الحرب، وبالأخص في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمكن أن يؤدي فيه تركيا دور القائد، فضلا عن كسب التأييد الأمريكي لتركيا من أجل تحقيق مصالح تركيا في منطقة آسيا الوسطى والحفاظ عليها.

٤. ان المنظور الأمريكي لدور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية يتمحور حول تحقيق مجموعة من المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة ولعل أهمها الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن طريق تنشيط الدور التركي في هذه المنطقة، وتشكيل محور يضم تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي آسيا الوسطى والبحر الأسود.

٥. إن صناعة السياسة الخارجية التركية تخضع وبشكل كبير لعوامل عديدة ولعل أهمها الأوضاع الداخلية في تركيا، فضلا عن العوامل الخارجية، فالداخل التركي بالرغم من كثرة مراحل عدم الاستقرار فيه إلا أنه استطاع أن يتجاوز ذلك باتجاه اتباع سياسة خارجية فاعلة ويعود ذلك إلى ثبات واستقرارها المؤسسات التركية القابضة على السلطة وبالأخص المؤسسة العسكرية التي تعد من أقوى المؤسسات في المنطقة كلها، فضلا عن ذلك فقد اعتمدت على الدعم الأمريكي في إنجاز أهداف أساسية ولعل أهمها تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٦. تعد مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى

حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها بالرغم من اختلاف مواقف المؤسسات التركية الرسمية وغير الرسمية التي بعضها تصنع وبعضها الآخر ينفذ أو تؤثر فهي صنع السياسة الخارجية التركية فإنه باستثناء القوى العلمانية (الدولة المتجذرة) إلا أن لكل القوى السياسية في الغالب تجمع على ضرورة تحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من أن مصلحة تركيا العليا هي بانضمام تركيا إلى هذا الاتحاد، فهذا الهدف وطوال سنوات عديدة عد الهدف الأساس في سياسة تركيا الخارجية.

٧. سعت الحكومات التركية على اختلافها إلى إنجاز متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبالأخص حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان)، التي قامت بأصلاحات استثنائية من أجل تسريع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي معتمدة وبشكل كبير على الإمكانيات التركية الذاتية، فضلاً عن التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي، ولكن الأخير تراجع بعد الموقف التركي الرفض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣، فقد انتهجت تركيا سياسة تتقارب مع سياسة دول أوروبا الفاعلة مثل ألمانيا وفرنسا، مما سبب ردة فعل للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أعادت تركيا بموقفها هذا النظرة الأمريكية حيال تركيا التي اصطبغت بعد انتهاء الحرب الباردة بعدها "شريك خجول" ولكن هذا الأمر تغير بعد الانتخابات الأمريكية الأخيرة إذ أعادت الولايات المتحدة من جديد تأكيد أهمية ودور تركيا في الاستراتيجية الأمريكية.

٨. تراجع التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص بعد ازدياد الضغوط التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا الموضوع وبرز ذلك وبالأخص خلال قمة كوبنهاجن عام ٢٠٠٢ الذي أرجأ قرار تحديد بدأ مفاوضات مع تركيا إلى عام ٢٠٠٤، معدين أن هذا الشأن هو شأن أوروبي داخلي، فقد كانت تركيا تعتمد وبشكل كبير على مسألة تأثير أمريكا في دول الاتحاد الأوروبي، لكن ذلك تراجع بعد هذا الموقف الأوروبي الرفض لأي تدخل أمريكي في شؤون أوروبا الداخلية، إذ أفرز الضغط الأمريكي على دول الاتحاد له نتائج سلبية على تركيا، وبالأخص بعد سعي دول أوروبا الرئيسية (ألمانيا وفرنسا)

في تأدية دور فاعل في السياسة الدولية، وبالأخص في ظل الهيمنة الأمريكية وسياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش التي تعارضها دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، فقد عارضت دول الاتحاد الرئيسية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مما أدى الى تراجع نسبة التأثير الأمريكي في دول أوروبا بعد ان تم إطلاق صفات على دول أوروبا مثل "القارة العجوز" والتي أدت الى ردة فعل معاكسة للضغوط الأمريكية، ولكن ذلك قد يتغير بعد التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة وفوز باراك اوباما، الذي واصل دعمه لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي.

٩. ان مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي يتحدد في ضوء استمرار سعي تركيا الى الانضمام الى هذا الاتحاد، فاتجاهات المستقبل تتحدد بالرغم من صعوبة التنبؤ بها، فسياسة تركيا سوف تكون في إطار مشهد الاستمرار والتغيير، أي إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها الدعوى في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية، أي أنها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة وان عملية الانضمام سوف تكون بصورة تدريجية وليس بصورة سريعة كما يتوقع البعض، فتوكيا كما تشير التقارير الإستراتيجية سوف تصبح قوة كبرى خلال المستقبل والمتوسط المدى، نتيجة الإصلاحات التي تقوم بها، فضلا عن انتعاش الاقتصاد التركي الذي سوف يؤدي الى التغلب على المعوقات المختلفة التي تقف امام انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي.